الهجرة والقوة العاملة في دول الشرق الاوسط المنتجة للبترول

فرد هاليداي*

المقدمـــة :

ان جميع المناقشات التي دارت حول قضية النفط وحول نتائج رفـع سعره خلال السنوات ٧١ ــ ٧٣ ركزت الى حد كبير على الجوانب الدوليـة لهذا الوضع ، وعلى وجه الدقة العلاقة الثلاثية القائمة بين الدول المنتجـة للنفط « اوبك » ، شركات النفط الرئيسية (الاخوات السبع) والدول الصناعية التي تستورد النفط وتتحكم في توزيعه .

وفي هذه الدراسة سنركز على قضايا متعددة برزت مع الازدهـار الاقتصادي والسريع الذي اوجده النفط ونعني بهذا :

ــ التغيرات التي حدثت في بنية القوة العاملة كنتيجة لارتفاع عوائـد النفط ، واثار هذا التطور على التدفق العمالي بين الدول المنتجة للنفط والدول النامية الاخرى . ومن الواضح ان التطور الاقتصادي يتضمن تغيـرات في بنية القوة العاملة ومن المعروف ايضا وبنفس القدر ان الاوجه المتعددة للتنميـة سيكون لها نتائجها المتعددة في طلبها للايدي العاملة .

وهنا سأحاول ان ابين الاثار المحددة التي احدثها الازدهار النفطي في القوة العاملة في هذه الدول .. فمثل هذه التغيرات لها اهميتها السياسية التـي لا يستهان بها طالما وانه من الممكن ان تحدث تغييرا في البنية الاجتماعية لهذه

---

* درس في كلية كوينز في اكسفورد ومدرسة الدراسات الشرقية والافريقية في لندن .

ــ عضو هيئة تحرير مجلة نيولفت رفيو

ــ انضم الى هيئة تحرير مجلتي تلاك دوارف، وسفن دايز الدوريتين .

ــ انهم بتحرير كتاب روسيا والصين والغرب ١٩٥٣ــ١٩٥٦ من تأليف اسحق روبشر ، كما الف كتاب Arabia Without Sultans سنة ١٩٧٤ .

المجتمعات وبهذا تعمل على تشجيع القوى المعادية لنظام الحكم القائم . وبما ان سبع دول من الدول العشر المنتجة للبترول في الشرق الاوسط ملكية محافظة فان تأثيرات نمو الطبقة الاجيرة على المدى الطويل ستكون لها اهميتها .

ويعتبر تدفق العمال الى الدول النفطية عاملا من اهم عوامل نمو الطبقة العاملة كما هي ظاهرة لها نتائجها الجذرية على الدول المستوردة والمصدرة . هذه النتائج تفوق فاعليتها الهجرة المكثفة للقوة العاملة الى اوروبا الغربية التي اعقبت فترة ما بعد الحر ب العالمية الثانية .

ولا يشكل العمال المهاجرون في بعض الدول المنتجة للنفط ، الاكثرية في القوة العاملة فقط ، بل يشكلون اكثرية السكان . واحدى الدول المصدرة للقوة العاملة مثلا وهي اليمن الشمالي وجدت ان نصف قوتها العاملة قد هاجرت الى المملكة العربية السعودية والدول النفطية الاخرى للعمل . ودول نامية اكثر فقرا مصر ، باكستان ، بنغلادش تقوم بتصدير العمال ايضا الى الخليج وبلدان اخرى .

وتثير هذه العملية مسألة رئيسية مهمة وهي : ماذا يعني استيراد القوة العاملة بالنسبة للعلاقة التي اقيمت بين الدول الاكثر غنى والاكثر فقرا في دول العالم الثالث ؟ والى اي مدى سيكون مردود هذه العلاقة سواء بالضرر او المنفعة لتلك الدول المصدرة لليد العاملة ؟ والكثير من القضايا التي طرحت عند دراسة هجرة القوة العاملة الى اوروبا الغربية تظهر اليوم في سباق جديد والكثير من تلك المميزات السلبية التي تم التعرف عليها في الحالة السابقة ستظهر كما سنرى في الحالة الاخيرة (١) .

وغني عن القول ، ان ملامح واتجاه تدفق التيار العمالي حديثة نسبيا يرجع ذلك الى حداثة ظهور الازدهار الاقتصادي في البلاد النفطية في العقد لاخير او قبل من ذلك بقليل وكذلك الى الاعتماد على الاحصاءات غير الدقيقة او ير المتوفرة احيانا عند تحليل هذه الهجرة (٢) . وحتى وان توفرت الاحصائيات قد يكون مبالغا فيها (كما هو الحال في دولة الامارات العربية المتحدة) او يتعمد تصريح بارقام اقل من الارقام الحقيقية كما هو الحال في المملكة العربية السعودية على كل ، فقد عرف الكثير ، حتى عن التطورات التي حدثت منذ عام ١٩٧٣ بما كن من اعطاء صورة عامة عن الهجرة .

وبينما ستعمد سياسة الحكومة المستقبلة الى ادخال بعض التغيرات فانه ن غير المحتمل ان تبطل الاتجاهات الرئيسية التي تم التعرف عليها في هذا تحليل .

ان الهجرة سواء كانت ذات طبيعة دائمة او مؤقتة مظهر دائم من مظاهر التطور الرأسمالي ويعتبر وضع الولايات المتحدة الامريكية في الفترة ما بين ١٨٤٠ — ١٩٢٠ ووضع اوروبا الغربية منذ ١٩٤٥ مثالين تقليديين عن الدول الرأسمالية ، غير ان هجرة اليد العاملة تعتبر ايضا وجها من اوجه النمو في الكثير من دول العالم الثالث الرأسمالية : ففي جنوب افريقيا يعمل ٤٠٠ر٠٠ موزنبيقي بموجب عقد عمل وقد حدث ان احضر اليها في القرن الماضي العديد من العمال الصينيين Coolie Labour ، وفي سنغافورة وهونج كونج يشكل العمال المهاجرون الملاويون والصينيون عماد القوى العاملة ، وفي الارجنتين حيث يحتل العمال الباراجويون والبوليفيون Paraguayans & Bolivians مركزا هاما في اسفل السلم الوظيفي . وهناك اوضاع مماثلة في دول الشرق الاوسط ، فمنذ عام ٦٧ قام اكثر من ٧٠ر٠٠٠ فلسطيني من الضفة الغربية وقطاع غزة بالعمل بصفة مؤقتة في اسرائيل . وفي هذه الحالات كما هو الحال مع العمال المهاجرين الى اوروبا الغربية والمهاجرين المكسيكيين والكاريبيين الى الولايات المتحدة فانه يحرم على العمال المهاجرين على المدى الطويل الاندماج في المجتمع الذي يعملون فيه . فيسمح للعمال بالدخول بصفة مؤقتة — والبعض يتسلل بصفة غير مشروعة ويخصص لهم الاعمال الاقل كفاءة ، ويحرمون ايضا من الحقوق السياسية بل انهم يعملون في اغلب الاحيان بأجور اقل من تلك التي يتقاضاها نظراؤهم من الوطنيين في البلاد التي يقيمون فيها . ولذلك فهم دائما موضع الاضطهاد والاستغلال وعرضة للفصل من العمل او الطرد من البلد اذا قاموا بتحدي الشروط التي يعملون في ظلها ويمنعون من اقامة علاقات تنظيمية قوية مع العمال الوطنيين . وليس من الغرابة بشيء ان يقوم التطور الرأسمالي في العام الثالث بنهج هذا المسلك كما هو الحال في البلاد الصناعية المتقدمة غير ان هذا يجب الا يعيقنا عن تحديد خصائص هذه الظاهرة .

اربعة انواع من دول النفط .

بما ان الطلب على اليد العاملة في ظل اقتصاد وطني معين ناتج عن نموذج التنمية الشامل لذلك المجتمع فان قضية التكوين الطبقي والهجرة في الدول النفطية لا يمكن تناولها بالبحث الا في سياق الطابع المميز لتلك الكيانات وعند تحليل التطورات الداخلية لدول النفط لا يمكن التحدث بصفة عامة طالما وان كيفية توظيف واستثمار عوائد النفط تعتمد الى حد ما على الملامح الداخلية لهذه الدول وبما ان التصرف بعوائد النفط واثار هذا على سوق العمالة هما وظيفة الثروات الطبيعية والبشرية المختلفة لمثل هذه الدول ولسياسات حكامها وحكوماتها لذا فيمكننا ان نصنف الدول النفطية الى اربعة انواع .

المجموعة الاولى هي ما يمكن ان نطلق عليها الى حد مـا « الدول ذات مستوى نمو معين » Standard Developing Countries ونجـد ان هذه الدول ذات حجم سكاني كبير نسبيا وتتمركز في مناطق ريفية ولها نفس الخصائص المشتركة التي تتميز بها الدول النامية في جنوب اسيا ، افريقيا وامريكا اللاتينية . ولولا وجود النفط لما امكن لهذه الدول ان تتطور الا بالاعتماد الكلي على القطاع الريفي .

وفي حالة عدم توفر شكل اخر متميز نسبيا فالاتجاه نحو التصنيع لزيادة الثروة القومية وانتاج الرأسمال والسلع الاستهلاكية الضرورية لعملية التنمية. التنميـة .

وبنهج هذا المسلك فانها ستواجه نفس المشكلات السياسية والاجتماعية التي واجهتها عديد من الدول الاخرى (الهند ، الصين ، المكسيك ، بيرو ، تنزانيا .) عند تنفيذها لبرامج التنمية المماثلة . فالنفط له ميزته الفريدة في ابطال الحاجة لخلق فائض من القطاع الريفي وبذلك يعطي وبقوة هذه الدول بداية متفوقة . ونتيجة لتوفر السكان ، والاقاليم الجغرافية والثروات الطبيعية الى جانب النفط فلهذه الدول المقدرة على تنفيذ برامجها التصنيعية . والفارق الوحيد بينها وبين (نقص الدول ذات مستوى النمو المعين) الداخلة ضمن هذه المجموعة انها لا تعاني من نقص في الرساميل لذلك فهي مؤشرات ذات مغزى لما يمكن ان يحدث في داخل هذه المجموعة عندما يزول عائق واحد من عوائق التنمية بينما تظل العوائق الاخرى موجودة .

اما بالنسبة لما يتعلق بمشكلة اليد العاملة فان دول هذه المجموعة تواجه مشكلات مماثلة لتلك التي تظهر في « دول ذات النمو المعين » فهي : تعاني من كثرة اليد العاملة غير المؤهلة فنيا وتعاني من البطالة او عدم تكافؤ لتوظيف اضافة الى ان نسبة النمو السكاني السريع يجعل عملية ايجاد ظائف جديدة لاستيعاب هذه الاعداد لا تتماشى مع هذا النمو .حيث ان عملية لتمدين تتم بنسبة تصل الى ضعفي معدل النمو السكاني ويزداد تفاوت توزيع لدخل حتى وان كان معدل الدخل الفردي يرتفع بصورة شكلية ، هذا من احية (٣) . اما من ناحية اخرى فهناك النقص في الخبرات الفنية الادارية كما وان نسبة الامية لا تزال مرتفعة . لذا فان هذه الدول النفطية ذات مستوى النمو المعين » تشكو من فائض القوى العاملة ونقصها في وقت نفسه . النفط هنا يقوم بالحد من الظاهرة الاولى ويبرز الاخيرة ودول شرق الاوسط التي تقع ضمن هذه المجموعة هي ايران ، العراق والجزائر ا فنزويلا ، نيجيريا واندونيسيا وكذلك الحال مع الدول المنظمة حديثا الى ذه المجموعة كأنجولا والاكوادور فهي تعاني من عوارض مماثلة .

اما النمط الثاني من دول النفط فهي ما يمكن ان نطلق عليهـــا « دول الصحراء » . انه لمن احدى مصادفات تطور امكانات استكشافات المـــواد الخام ان يكون هذا القدر الكبير من نفط العالم كامنا في دول لم يكن لها من قبل اي كيان اقتصادي او وحدة اجتماعية ، بقدر ما هي مجموعات صغيرة لمراكز تجمع سكانية ، روابطها جدا ضعيفة وتسودها انظمة سياسية ـ عسكرية . ويضم هذا النوع ثلاث دول هي : السعودية وليبيا وعمان . فالمملكة السعودية ـ والتي يستغل ٢ر٠٪ فقط من اراضيها للزراعة قامت نتيجة للغزو الذي كانـت تقوم به تحالفات قبائل ال سعود في اوائل العشرينات من القرن الحالي وليبيا ككيان مستقل وموحد هي من خلق الاستعمار الايطالي ويصلح ٢٪ فقط من اراضيها للزراعة . أما عمان فتضم اقليم عمان الشمالي واقليم ظفار الجنوبي الذي يبعد ٥٠٠ ميل عنه والتي تم توحيدها من قبل الانجليز في الثمانينات في القرن التاسع عشر* . وتغطي الصحراء معظم اجزاء هذه الدول وكثافة عـــدد سكانها منخفضة عدا انها لا تملك مصادر انتاجية اخرى سوى النفط الذي لـــم يسبقه اي تكامل اقتصادي . اما عملية توحيدها فأتت كنتيجة لسياســـــات حكوماتها . وبمحاولة التعرف على دول غير نفطية في العالم لها خصائصها المشابهة فان بتسوانا في جنوبي افريقيا والتي تتوغل حدودها في اجزاء شاسعة من صحراء كلاهاري تشكل مثلا واضحا على ذلـــك . وكذلك الدول الفقيـــرة الاخـــرى التي تمتد على طول الجزء الجنوبي من الصحراء الكبرى ، وهي تشاد ومالي والنايجر وموريتانيا . هذه الدول تعتبر من افقر دول العالم طالما انها بدون نفط ، غير انل حتى وان وجد النفط لديها فأنها ستظل تواجه عقبات وقيـــودا اساسية تعيقها عن انجاز اية عملية تصنيع شاملة . فاشكال التطـور التي شهدتها كل من السعودية وليبيا وعمان لا يمكن اعتبارها لذلـــك مؤشرات لامكانيات التطور العامة او التجارب المماثلة التي مرت بها ايران والعراق . وتعاني هذه الدول فيما يتعلق باليد العاملة عجزا في كل من العمالة الاداريـــة والمؤهلة والعمالة غير المؤهلة . لذا فانها تأتي باعداد ضخمة من العمـــال الاجانب ، بالرغم من ان معظم هذه الاعداد تتركز جغرافيا في مراكز التجمعات الرئيسة . ويعتمد تركيب اليد العاملة من المهاجرين على المدى الطويل علـــى حجم ما قد ينتج من فرص العمالة والتوظيف الدائمة عن خطط التنميـــــة، وسنرى فيما بعد ان هناك قيوداً هامة لعملية مثل هذه .

نأتي الان الى النمط الثالث من الدول التي يمكننا ان نطلق عليها اصطلاح

---

* يتجاهل الكاتب هنا الارث الحضاري من التاريخ المشترك للوطن العربي على مدار قرون عديدة والذي كانت الوحدة بشكل او اخر احدى سماته الاساسية (المحرر) .

« دول المدينـــة » والتي تضم الكويت والبحرين وقطر ودولة الامارات العربية المتحدة . يحيط بهذه الدول شاطيء الخليج ، والتي بدون توفر البترول لديها لم يكن بمقدورها اكتساب تلك القوة الاقتصادية والسياسية غير اننا نجد دولا اخرى كانت مستعمرة لها نفس وضع هذه الدول الجغرافية ـــ كونها مطوقة بالمياه هي هونج كونج وسنغافورة استطاعت تحقيق ازدهار اقتصادي خـــلال العقدين الاخرين عن طريق التصدير وحده . لكن هاتين الدولتين لديهمـــــا الصناعات الانتاجية الضخمة غير الموجودة لدى دويلات الخليج ولدول هـــذه المجموعة ما لدول المجموعة الثانية من الوضع الفريد في العالم النامي ، ولها مثلها ايضا ، القليل من المصادر الانتاجية الاخرى باستثناء النفط ، الا انهـــــا تختلف عن الثانية في كونها دولا صغيرة المساحة وعدد سكانها اقل . ومـــــن الملاحظ انها تستورد اليد العاملة بشكل ملحوظ وكبير لدرجة ان عدد الوافدين لم يصل الى ان يشكل غالبية القوى العاملة فيها وحسب بل انه يشكل غالبية عدد السكان في بعضها ونظرا لكونها اكبر بقليل من المدن الساحليـــة المعروفة فقد ادى تدفق المهاجرين اليها الى تحويل بنيتها باكملها بطريقة لم تعهدها ليبيا او السعودية . اما تأثير هجرة اليد العاملة ومشاكلها تبدو اكثر وضوحا في دول المدينة .

ولا يمكن لتصنيفنا هذا ان يكون كاملا ما لم نذكر مجموعة اخرى من الدول المنتجة للنفط . كان رد فعلها للنفط مؤكدا على نقطة جوهرية وهي ان الوجود المسبق لطابع المجتمع وقدراته هي التي تحدد اثار توفر النفط ، وليـــــــس العكس . تضم المجموعة الرابعة هذه اكبر دولتين منتجتين للنفط هي الاتحاد السوفيتي وامريكا بالاضافة الى ثلاث دول اساسية منتجة للنفط او في طريقها الى ذلك وهي بريطانيا والنرويج والصين ، ولكن من بين هذه الدول الثلاث عتبر النرويج مصدرا رئيسيا للنفط . بينما نجد ان النفط في كل واحدة منهـــا يس المحرك الرئيس لتطورها الاقتصادي ـــ ففي الصين والتي هي الـــدولة وحيدة النامية ـــ نجد ان الفائض الرئيس لا ينتج عن النفط وانما عن الزراعة. توضح لنا هذه الدول الخمس ان نتاج النفط الصرف ليس هو الذي يحـــدد وره الانتاج النفطي وانما تضعه في مكانه الصحيح في مجمل عوامل الانتـــــاج دولة ككل . ويأتي النفط في هذه الدول بفوائد محددة هي : انه يوفر لها من عملات الصعبة ما كانت ستحتاج لها لاستيراد حاجتها من الطاقة لو لم يكن نفط لديها ، ويقدم للدول مصدرا من مصادر العوائد الضريبية . غير انه لا كل مصدرا رئيسا للعمالة وان كان يستقطب في مرحلة الاستكشاف بعضا من وى العاملة الى مناطق نائية مثل سينيكيانغ والاسكا وشمال شرق اسكتلندا، يشكل ايضا ، اذا ما اخذ مكانه في عناصر الاقتصاد المختلفة ، المحرك لانواع

التنمية الاخرى التي تحتاج الهجرة والنزوح ان ردود فعل هذه المجتمعات لوجود النفط تقدم لنا صورة معاكسة للانماط الثلاثة الاخرى من الدول المنتجة للنفط التي تعيش الان ازدهارا اقتصاديا .

النفـــط والتوظيف : Oil & Employment

يخلق النفط في الدول المنتجة له ثلاثة انواع من التوظيف :

ـ توظيف مباشر في العمليات المختلفة لصناعة النفط (استكشـــاف ـ انتاج ـ تكرير) .

ـ توظيف غير مباشر عن طريق توفير السلع والخدمات للصناعـــة (زراعة ـ توفير الغذاء ـ خدمات فنية) .

ـ توظيف من خلال وظائف تخلقها الحكومة لتوزيع عوائد النفط (وظائف حكومية ـ برامج تنمية).

ان ما يلفت النظر في عملية صناعة النفط في الدول غير الصناعية هـــو السيطرة الاجنبية . فنجد انها في البداية كانت تخلق القليل من الوظائف مهما كان نوعها وكانت تقوم الشركات المنتجة بدفع عوائد مخفضة للحكومات ، التي قامت باستخدام تلك الاموال بطرق غير مجدية وبذلك تم تقييد التوظيف المباشر. ونجد انه حتى النوع الاول من التوظيف قد قلل منه باستيراد العمال المهرة ـ بل واحيانا غير المؤهلين ـ من الخارج . ونظرا لضعف ارتباط شركات النفط او لفقدان هذا الارتباط كلية فقد ادى الى عدم قيام النفط على الاطلاق بتعزيز الاقتصاد الكلي لهذه الدول اذا ما استثنينا العوائد التي تدفع للحكومات . غير ان عوائد الحكومات من النفط ارتفعت ارتفاعا هائلا في الوقت الحاضر ومن خلال هذا يستطيع النفط خلق فرص توظيف اكثر ، لكن عملية تحويل العوائد الى فرص توظيف وبرامج انمائية هي عملية تنطوي على العديد من عوامل التشويه . اذ انه بالرغم من تجاوز الخصائص التي اعترضت المسيرة خلال النصف الاول من هذا القرن ، فقد ظهرت لنا عقبات جديدة .

اولا ، لنوضح عدم التوازن الكبير بين مساهمة النفط في اقتصاديات دول الاوبك ، وبين عدد العاملين مباشرة في صناعة النفط . ففي الدول ذات مستوى النمو المعين S D C S حيث الاعداد السكانية الكبيرة ، فانه ليس مـــن الغرابة ان نجد ان :

ـ في ايران يوظف النفط ٤٠ر٠٠٠ من مجموع ٨ر٠٠٠ر٠٠٠ (١٩٧٣)

ـ في الجزائر يوظف النفط ١٦ر٦٠٠ من مجموع ٢ر٥٠٠ر٠٠٠ (١٩٧١)

ـ في العراق يوظف النفط ١٧ر٥٠٠ من مجموع ٢ر٨٠٠ر٠٠٠ (١٩٧٢)

اما في الدول ذات المستوى المعين الاخرى فنجد اوضاعا مشابهة بالعاملين في صناعة النفط في فنزويلا يبلغ عددهم ٥١ر٠٠٠ مواطن يشكلون ٦ر١٪ من القوى العاملة في المجتمع (١٩٧٥) بينما نجد ان تلك النسبة تبلغ ٢٪ في اندونيسيا (١٩٧١) وفي جميع هذه الدول نجد ان النفط يشكل المورد الاكبر في عوائدها من العملات الصعبة فنجد انه يشكل في الجزائر ٨٠٪ وفي ايران ٩٥٪ وفنزويلا ٩٣٪ وهو ايضا مصدر دخل للحكومة ولكنه يوفر فرص وظيف تقل عن ٢٪ من القوى العاملة في كل حالة .

والاكثر غرابة هو ان هذا التناقض ينطبق ايضا على «دول الصحراء » «دول المدينة» حيث ينتظر ان تكون النسبة المئوية لتوظيف البترول عالية ى حد ما . اذا ما وضعنا في الاعتبار المستويات السكانية المنخفضة والزراعة اقل تطورا فنجد انه .

. يوظف في السعودية ١٥ر٠٠٠ من مجموع السكان البالغ ١ر٥٠٠ر٠٠٠ (١٩٧٠)

. يوظف في ليبيا ٦ر٨٤٨ من مجموع القوى العاملة البالغة ٥٥٧ر٠٠٠ (١٩٧٢)

. يوظف في عمان ٤ر٠٠٠ من مجموع القوى العاملة البالغة ١٠٧ر٠٠٠ (١٩٧٢)

ويلعب النفط في هذه الدول دورا مهيمنا في تحقيق عوائدها من العملات جنبية وعوائد الحكومة اكثر من دوره في دول المجموعة الاولى ، وبالتالي مهما ن فان عدم التوازن هناك سيكون اكبر . ونجد ان تلك الظاهرة تسود ايضا في جموعة الثالثة «دول المدينة» فنرى انه يوظف :

في الكويت ٧ر١٧١ من ما مجموعة ٢٣٤ر٣٧١	(١٩٧٠)
في البحرين ٤ر٣١٢ من ما مجموعه ٦٠ر٣٠٠	(١٩٧١)
في قطر ٢ر٢٠٠ من ما مجموعه ٤٨ر٤٦٠	(١٩٧٢)
في دولة الامارات	
لعربية المتحدة ٣ر٠٦٢ من ما مجموعه ٧٧ر٠١٣	(١٩٦٨)
ب ابو ظبي (اكبر منتجي النفط في	
ولة الامارات) ٢ر٥٢٥ من ما مجموعه ٤٥ر١٧٥	(١٩٧٢)

وهناك اكثر من سبب يكمن وراء هذا المستوى المنخفض من فرص التوظيف مالة التي يتيحها النفط . ولعل اول هذه الاسباب الذي يتبادر الى الذهن هو ة العمل الذي تتضمنه صناعة النفط ، فنجد ان مرحلة الاستكشاف النفطي ل من الايدي العاملة اكثر من تلك التي تشغلها وتوظفها مرحلة انتاجه ولايمكن ة النفط بالحصاد مثلا او عملية الانتاج الاخرى البدائية والتي تحتاج الى اليد

العاملة باحجام اكبر ، اذ انه بمجرد الحصول على النفط فانه لا يحتاج الى انتاجه اكثر من فريق صغير من الموارد والفنيين والعمال ، ومهما يكن الامر فان النسبة العظمى من العمالة لاية عملية انتاجية ليست «معطية» طبيعية وانما تعتمد الى حد ما على قرارات الشركا تصاحبة الانتاج .

عمدت شركات النفط في فترة ما بعد الحرب الى الحد من عنصر العمالة في عملية انتاج النفط ، وكان ذلك استجابة منها للتطور التكنولوجي لوسائل الانتاج من جانب ، والى تقليل انتاج النفط بغية عدم تسخيره من جانب اخر للضغوط السياسية . ونلاحظ ان انتاج النفط قد تضاعف في العديد من هذه الدول بينما استمر عدد العاملين في الانخفاض وتعتبر ايران مثالا لهذه الحالة .

هناك عامل اخر من عوامل الحد من ازدياد العمالة هو ان معظم جوانب الكثافة العمالية في صناعة النفط كانت تكمن في مرحلة عمليات تحويل النفط الخام وهي التكرير والصناعات البتروكيماوية وكانت هاتان الصناعتان قد اقيمتا خارج الدول المنتجة ، فمثلا نجد ان هناك العديد من عشرات الالاف من العمال في اوروبا الغربية يعملون في صناعات تحويل النفط الخام الذي تجلبه الشركات من الشرق الاوسط ، اما اذا اقامت تلك الصناعات الدول المنتجة ذاتها فسيزداد بالتالي العاملين في صناعة النفط . ولهذا السبب نجد في كل من ايران والبحرين حيث انشئت المصافي ان عدد المشتغلين بصناعة النفط اكبر الى حد ما .(٥)

اما اليوم وبعد ان ارتفعت عائدات الدول المنتجة للبترول نجد ان فرص التوظيف ازدادت نتيجة لبرامج التنمية الحكومية . وذلك نتيجة لبرامجها الانمائية التي يجب ان يتضمن اي تقييم لها تقديرا للاثار التي ستظهر على المدى الطويل كنتيجة للخطط المالية ، وتأثيرها على فرص العمالة والتوظيف ، وبما ان تقييما مثل هذا سيكون واسعا وسابقا لاوانه لان المناقشة بشكل مناسب هنا وهناك تظهر اتجاها عاما وواضحا يتضمن المؤشرات والدلالات للتطور المستقبلي لهذه المجتمعات ان التأثير الرئيسي للتنمية القائمة على النفط هو انه بالرغم من توفيره «لفرصة» التصنيع ، فانه يشجع بطرق متفاوتة على زيادة الوظائف المؤقتة او غير المنتجة ، وبالذات في القطاعات الثلاثة التالية :

الوظائف الحكومية وقطاعات الخدمات وقطاع الانشاء وبالرغم من وجود بعض المعوقات الجادة فان الفرص لدى دول المجموعة الاولى افضل منها لدى دول مجموعة دول الصحراء ودول المدينة حيث الاوضاع اردا بكثير . وهكذا ، فان نتيجة لبرامج الحكومة هذه فان القطاع الثالث والازدهار العمراني يؤديان الى زيادة القوى العاملة المهاجرة بينما نجد ان :

أ ـ الانتاج الصناعي ينمو ببطء ، وامكانيات المجتمع الانتاجية الطويلة المدى دون

الاعتماد على النفط ، باقية دون التوسع فيها ، اضافة الى .

ب ــ ظهور طبقة عاملة (بروليتاريا) قليلة العدد. (٦)

بالرغم من تعدد المصادر ووجود الاسواق الاحتمالية في دول المجموعة الاولى ،المشجعة على التصنيع الاان هناكايضا بعض المعوقاتالتي تحتاج لوقت طويل لاجتيازها . وتعتبر ايران واحدة من دول هذه المجموعة التي شجعت برامجها الحكومية على زيادة ملحوظة في النتاج الصناعي وفرص التوظيف وقد زاد الانتاج الصناعي بمعدل سنوي بلغ اكثر من ١٤٪ على مدى العقد الماضي وبلغ عدد من يعملون في الصناعات التحويلية حوالي ٢ر٥ مليون نسمه ، اي ما يقارب ربع مجموع القوى العامله في ايران البالغ عددها ١٠ر٦ مليون نسمة . غير ان هذه الصوره العامة مضلله في عده وجوه : فنجد ان ٦٠٠٠ وحدة من مجموع ٢٥٠ر٠٠٠ وحدة صناعيه في ايران تقوم توظيف ١٠ عمال او اكثر ، مستخدمة بذلك ١٧٪ من قوة العمل في القطاع لصناعي . ان الصناعة في ايران غير كفؤة الى حد كبير مما دفع الى حمايتها واسطة الحواجز الجمركية العالية ، الا ان هذا لا يمكن من قيام قطاع صناعي حديث ، وانما الى قيام قطاع صناعي يرتبط وجوده وازدهاره بوجود لنفط ولا يؤهل ايران لمواجهة اليوم حين تستنفذ مصادره النفطية . ونجد ان وضع في العراق ايضا اكثر سوءا ففي عام ١٩٧٢ كان عدد العاملين في صناعة ١٦٥ر٠٠٠ من مجموع القوى العاملة البالغ ٢ر٨ مليون نسمةوهذا تدل عليه البيانات الرسمية التي تنبه الى التدني الشديد لانتاج ذلك القطاع صناعي . وفي الجزائر ايضا نجد ان ١٠٪ القوى العاملة فقط اي مايعادل ٢٥ الف من مجموع القوى العاملة الفعلية البالغة ٢ر٥ مليون نسمة ستغلت في القطاع الصناعي في عام ١٩٧٣ . وان كانت نسبة العاملين في صناعة ، هذه لا يستهان بها غير ان الرقم لا يخلق انطباعا قويا اذا ادركنا الجزائر تعاني من ٤٠ــ٥٠٪ من البطالة في المناطق الريفية ، مما يحتم مع التوظيف الصناعي بمعدلات سريعة لمجاراة معدل البطالة ، وتجاوز ض القوى العاملة المتزايدة . وفي الدول الاخرى تقوم الصناعة بتوظيف د اقل من القوة العاملة مما يجعل صورة المستقبل اكثر كابة فنجد ان د العاملين في الصناعة في المملكةالعربية السعودية عام ١٩٧٠ لم يبلغ ى ٥٢ر٠٠٠ من ما مجموعه ١ر٢ مليون عامل ويشكل ذلك ٥٪ من ى العاملة بينما لم يبلغ العدد في ليبيا في عام ١٩٧٢ سوى ٣٩ر٠٠٠ من وع ٥٥٧ر٠٠٠ عامل . اما في الكويت فان العدد لم يتجاوز ٣٢ر٠٠٠ مجموع ٢٣٤ر٠٠٠ عامل في عام ١٩٧١ . وفي البحرين فان الارقام

مرتفعة الى حد ما اذ بلغ عدد العاملين عام ١٩٧٠ حوالي ٤١٥٢ من مجموع ٦٠٣٠١ اما في قطر وعمان ودولة الامارات العربية المتحدة فان التصنيع لم ينم على الاطلاق .

وعلى العكس من ذلك فان التوظيف في مناطق اخرى قد اتسع بشكل سريع جدا ففي هذه الدول يتولى قطاع الانشاءات توظيف عدد كبير من العاملين وبالذات في «دول الصحراء» و «دول المدينة» حيث نجد ان ثلاثة ارباع القوى العاملة المهاجرة الى هذه المناطق تعمل في الانشاءات فقد بلغ اولئك العاملون في الانشاءات عام ١٩٧٠ في المملكة العربية السعودية ١٤٢ الفا من مجموع ١٢٦ مليون وفي عام ٧٢ في ابو ظبي بلغ العدد ٨٩٠٠ من ٤٥٠٠٠ عامل . ويلاحظ ان معظم النتائج الفورية لخطط التنمية الجاري تنفيذها في هذه الدول هي الازدهار العمراني ، فقد بلغ مجموع ما خصص لهذا القطاع ١٤٢٠٠٠ مليون دولار اي ما يعادل اجمالي ميزانية خطة التنمية لنتيجة مباشرة لعوائد النفط والكويت هي المثال الحي لهذه الحالة التنمية كنتيجة مباشرة لعوائد النفط . والكويت هي المثال الحي لهذه الحالة اذ نجد ان عدد العاملين في قطاع الخدمات العامة الاجتماعية والشخصية عام ١٩٧٠ قد بلغ حوالي ١٤٠٠٠ بينما وصل العدد في قطاع الفنادق والمطاعم ٢٩٠٠٠ عامل . ونجد ان هذا الوضع متكرر في دولة الامارات العربية المتحدة فهذه القطاعات تشغل نسبة كبيرة من القوى العاملة : اذ نجد ٧٥٪ من القوى العاملة يعملون في قطاعات التجارة والمواصلات في دبي (١٩٦٨)، ويعمل في اجهزة حكومة ابو ظبي ١٦٪ مقابل ٢٥٪ في قطاع الانشاءات . وهكذا نجد ان نسبة العاملين في قطاع الانشاءات والتوظيف الحكومي وقطاع الخدمات في دول الصحراء والمدينة اعلى بكثير حيث لا يوجد بها ، على عكس دول المجموعة الاولى ، سوى مجتمعات ريفية صغيرة نسبيا او لا تتوفر على الاطلاق كما هو الحال في دولة المدينة .

وتتعاضد العديد من العوامل المختلفة في التأثير على سوق العمالة وتوجيهه الى الانتاج غير المنتج ، وتشكل في مجموعها عقبة امام تحويل عوائد النفط الى الانتاج الصناعي فمن السهل جدا خلق وظائف حكومية ولكن الصعوبة تكمن في خلق الوظائف الصناعية فالاولى لا تحتاج اكثر من تشييد المباني ووضع المكاتب اللازمة ، اما الاخيرة فتتطلب استيراد المعدات والالات وايجاد القوى العاملة المتدربة والمتخصصة . وللضغوط السياسية والاجتماعية على الحكومات اثرها الكبير ايضا في تحديد هذا الاتجاه في سوق العمالة ، اذ ان عليها ان تنفق الكثير على التسليح . ان اسهل هذه الانشطة الانتاجية في قابليته للتنمية هو مجال الانشاء والعمران فهناك

الكثير من المبررات الكافية لبرامج التعمير والانشاء باعتبارها اساس لاي اتجاه نحو التصنيع غير ان هذا ليس هو السبب الوحيد لتفضيل هـــذا القطاع عن غيره اذ ان الحصول على الفائدة والعوائد من هذه المشاريـــع امر سهل جدا فضلا عن كونها اكثر سهولة في التنفيذ ، اما المشاريـــع الصناعية التي تقوم الحكومات بدعمها فيغلب عليها طابع كثافة رأس المال والتي تستمد مدخلاتها في الصناعات النفطية ــ مصانع الفـولاذ وصناعـــات البتروكيماويات والمصافي . غير انه اذا اعيد النظر في هذا الاتجاه فـــان هذا سيعني تغييرا فعليا في سياسة الحكومات مـن اجـل خلق مشاريـــع صناعية تشغل اعدادا اكبر من القوى العاملة . وهذا سيؤدي الى اقامة قطاع انتاجي يوظف طبقة عاملة جديدة . وهذا الاحتمال لن يروق لواضعي الخطط في بعض هذه الدول الا ان النوايا في كل من الجزائر والعراق متجهة نحو تنفيذ سياسات مختلفة سيقوم الوقـت وحـده ببيانها وايضاحها .

وبما اننا قد اوضحنا حتى الان اثر النفط على خلق فرص العمالة فيمكننا الوصول الى عدة استنتاجـات اخـرى ، اكثـر عموميـة . واول هـــذه الاستنتاجات ان للنفط دوره في تعزيز وتقوية الانظمة القائمة . ويمكن علـــى عكـس ما يتصور البعض ان يؤدي الى اضعـاف التركيـب الاجتماعـــي القائم للبلاد ، يمكن له في الحقيقة ان يقوي النظام الموجود في الحكم من خلال مداده بعوائد النفط . ان سبعة من دول الشرق الاوسط المنتجة للنفط تحكمها انظمة محافظة هي المملكة العربية السعودية ، عمان ، دولة الامـــارات العربية المتحدة ، قطر ، البحرين والكويت . وثلاثة دول فقط تحكمها انظمة جمهورية وحكومات اشتراكية مختلفة الاتجاهات هي ليبيا والجزائر والعراق ونلاحظ ان النفط لم يسهم باي شكل من الاشكال في انهاء الاسرة الحاكمة في ليبيا عام ١٩٦٩ ، ولكن الجيش قام بالاطاحة بالملك ولم يكن ذلك بالقوى الاجتماعية التي اوجدتها التطور المرتبط بوجود النفط .

وحتى في الجزائر والعراق فان الطبقة العاملة لم تقم بالدور الرئيسي في التغييرات التي حدثت فيها . فان وجدت عوائد النفط الضخمة لدى حكم معين في السلطة فبامكانه استخدامها لتعزيز مواقفه واستخدام قدراتـــه على خلـق امكانـات العمـــل Employment Creating Capacity

احباط واضعاف تحركات القوى المناهضة له . وهذه الحقيقة السياسية اضافة الى عدم فعالية النفط في خلق طبقة عاملة صناعية ان دلت على شيء فانها تدل على طابع المحافظة المتأصل للازدهار النفطي في الدول المنتجـــة للنفط . اما عوائده فتضاعف قوة الحكومات من سحق اية عناصر مقاومة اما عن طريق القوة او عن طريق كسبها لجانبها بواسطة تنازلات معينة .

اما النقاش حول اثار النفط على التوظيف والعماله ، يؤكد ايضا نتيجة سلبية اخرى فيما يتعلق بدول المجموعة الاولى ، وهي ان النفط لا يقوم بالضرورة بحل مشكلة البطالة وعدم تكافؤ التوظيف المتأزمة التي تواجهها ، فبينما يقوم النفط بخلق بعض فرص العمل فأنه ايضا يحد من ضرورة توظيف اليد العاملة بشكل متكافىء طالما وان راس المال متوافر وبشكل كبير واوضح مثال لهذه الحالة هي الجزائر فقد حاولت الحكومة خلق فرص عمل اكثر ولكنها وجدت نفسها امام مهمة صعبة للغاية ، او انه لدى استقلالها عام ١٩٦٢ كان سدس السكان يعملون بينما قدر في نهاية عام ١٩٧٢ عدد العاطلين عن العمل ٥٠٪ من اجمالي اليد العاملة الكامن . وهناك اليوم ٨٥٠ر٠٠٠ من اجمالي عدد السكان البالغ ١٥ مليونا يعيشون في الخارج وسوف يقتضي الامر مرور عقود من الزمن قبل ان يتمكن الازدهار النفطي فيها من ازالة المشكلات الموروثة في فترة الاستعمار الفرنسي ، فبالرغم من توفر النفط لديها فأنها تعاني من نفس مشكلات البطالة التي تعاني منها شمال افريقيا المجاورة لها وهي المغرب وتونس المرغمة على تصدير اليد العاملة الى غرب اوروبا (٧) وبنسبة اقل منها في الجزائر فان ايران لاتزال تصدر اليد العاملة الى الكويت وبعض الامارات . وفنزويلا تقدم مثلا اخرا على هذه الحالة المتاصلة لدى المجموعة الاولى : ففي عام ١٩٧٥ قدر عدد العاطلين عن العمل كليا بـ ٥٥٠ر٠٠٠ والعاطلين عن العمل جزئيا بـ ٥٠٠ر٠٠٠ من اصل اجمالي القوى العاملة والذي يبلغ عدده ثلاثة ملايين .

ان استمرار البطالة او على الاقل عدم تكافوء التوظيف المتفشي في القطاعات الريفية يتماشى في دول المجموعة الاولى مع تدفق الافراد الى القطاعات الادارية والفنية . وعلى كل فان التدفق في دول الصحراء ودول المدينة يشمل كلا من العمالة الادارية المؤهلة والعمالة غير المؤهلة او ، بحسب تصنيف الشركات ، تشمل انماط العمالة الثلاثة : الادارية الكتبة والمهرة ، وغير المؤهلة . وهذا التدفق هو بكل بساطة بمثابة تغطية العجز في اليد العاملة المطلوبة في هذه الدول . من المؤكد ان عدد سكان هذه الدول ضئيل ويتراوح من عشرات الالاف كما هو الحال في قطر الى اربعة او خمسة ملايين كما في السعودية ، لكن هذا العجز ليس امرا مطلقا اذا ما ادركنا ان القوى العاملة الموجودة في هذه الدول لا تستوعب بشكل كامل لاسباب تاريخية واجتماعية . اولا نجد ان بعض الحكومات وبعض الشركات تفضل دوما استيراد القوى العاملة من الخارج عن استخدام المصادر البشرية المحلية وربما يرجع هذا لاسباب سياسية لان العامل الوافد من السهل السيطرة عليه . وربما يرجع لاسباب اقتصادية بسيطة كون اليد العاملة الوطنية

تتقاضى اجورا اعلى . وهناك عامل اخر يلاحظ في دول المجموعة الاولى ودول الصحراء هو انه اضافة الى ان كثيرا من العمال غير المهرة يفدون على هذه الدول فان تدريب وتأهيل الكوادر المحلية عجز عن سد الطلب الكبير على الايدي العاملة مما دفع الى جلب الكوادر الادارية والعمال المهرة من الخارج اضافة الى ذلك فان هناك مصدرين من مصادر الايدي العاملة لا يستفاد منهما هما : المراة والبدو . ورغم ان المراة تلعب دورا هاما ، وان لم يكن قيما احيانا في الحياة البدوية والزراعية ، الا ان مشاركتها ومساهمتها في فروع الاقتصاد الجديدة والمدنية طفيف جدا حيث نجد ان نسبة مساهمة المراة ، كما تذكرها المصادر الرسمية كالتالي : في الجزائر ١ر٨٪ — البحرين ٣ر٣٪ — الكويت ٢ر٥٪ (اغلب هؤلاء من المهاجرة) — ليبيا ٢ر٧٪ — دولة الامارات ٢ر٪ (٨) . والبدو يفضلون البقاء في القطاع الزراعي اما في حالة قدومهم الى المدن فهم يعملون في قطاعات الحكومة وعلى وجه الخصوص في الجيش والشرطة .

وهناك قيد اخر اخير في استخدام وتوظيف اليد العاملة المحلية هو ما يطلق عليه تأدبا بطالة الرفاهية . Welfare Unemployment

وهذه الظاهرة تؤهل الذكور من المواطنين في بعض الدول (والكويت تقدم مثالا واضحا على ذلك) للحصول على مرتب دون الحاجة الى العمل . واذا جاز لنا تصنيف تلك البطالة بالبطالة الرفاهية فيترتب علينا بالتالي تصنيف الجانب الاخر لها « بعدم تكافؤ التوظيف الرفاهي » وهذا يعني ان عدم قدرة هؤلاء المذكورين اعلاه على القيام باعمالهم واداء واجباتهم على وجه مقبول يقلل جدا من الانتاجية والفعالية . وفي هذه الحالات فان الحاجة تقضي بجلب المزيد من الوافدين للقيام باعمال كان من الممكن ان يقوم الوطنيون بها اذا جدوا واجتهدوا على وجه مرض . وهذه الظواهر بالاضافة الى العوامل الاخرى تضخم الطلب على الايدي العاملة المهاجرة بشكل يفوق المستوى العادي الذي يحتمه عدد السكان الضئيل .

٤ — الهجرة الى دول النفط .

بالرغم من ان الاحصائيات الخاصة باليد العاملة الوافدة الى الدول النفطية غير كاملة ورغم ان كافة الوثائق الرسمية التي يمكن الحصول عليها لا يمكن الاعتماد عليها لمضي وقتها والمتغيرات السريعة ابطلت من حداثتها، لكن ما هو معروف لدينا يمكننا الحصول على صورة ما لهذا التدفق العمالي .

وكما ذكرنا ، فان دول المجموعة الاولى لديها فائض من العمالة غير

المدربة وعجز في اليد العاملة المدربة حتى الجزائر التي كانت في عام ١٩٧٤ تصدر ٨٥٠ر٠٠٠ عامل فانها ايضا تستورد الاداريين والفنيين الاجانب فقد بلغ عدد هؤلاء في الجزائر ٦٥٠ر٠٠٠ ، ولا تزال العراق تصدر اليد العاملة غير المدربة الى الكويت بينما تعاني من عجز في تلك الايدي المدربة وقامت اخيرا محاولات كثيرة ومكثفة لاقناع العراقيين المدربين والمؤهلين في المنفى والخارج بالعودة الى بلادهم ، ويقدر عدد المصريين الذين يعملون هناك بحوالي ٣٠ر٠٠٠ من المدرسين والحرفيين . وايران ايضال مثال اخر لهذا الفائض والعجز فهناك عدم تكافؤ توظيفي لا يستهان به Underemployment في الريف الايراني اضافة الى بعض مئات الالاف يعملون في الجانب العربي من الخليج كتجار وعمال غير مهرة وقامت هي ايضا في السنوات الاخيرة باستيراد ٥٠ر٠٠٠ من العمال الاجانب بما فيهم اطباء من بنغلادش والهند والفلبين وعمال من كوريا الجنوبية . ويوضح الجدول رقم ٣ اعداد العمال الاجانب في ايران عام ١٩٧٦ وفقا لتقدير احد المصادر الامريكية (٩) .

الجدول رقم (٣) العمال الاجانب في ايران :

امريكا ، الولايات المتحدة	٢٤ر٠٠٠
بريطانيا	٧٠٦ر٠٠٠
المانيا الغربية	٦ر٠٠٠
فرنسا	٥ر٠٠٠
روسيا	٥ر٠٠٠
اليابان	٢ر٠٠٠
باكستان	٢ر٠٠٠
الهند	٢ر٠٠٠
كوريا الجنوبية	١ر٥٠٠

وتوضح الخطط الخمسية الجارية في ايران انه سيكون هناك عجز يقدر بحوالي ٦٠ر٠٠٠ من العمال المهرة وشبه المهرة في نهاية عام ٧٨ . بينما نشك في المقدرة على استيراد حتى ما يقارب هذا العدد لكن من الممكن ان يتم استيراد ما يقارب ربع مليون من العمال الاجانب عند نهاية العقد الحالي لتحقيق اهداف الخطة .

وفي « دول الصحراء » (المملكة العربية السعودية ــ ليبيا وعمان) يتم استيراد عمال وموظفي المستويات العليا والمتوسطة من الخارج غير ان معظم المهاجرين هم من العمال غير المدربين . وبينما يشكل السكان الاصليون لهذه

الدول النسبة الكبرى في السكان الا ان العمال الوافدين يشكلون الاغلبية بالنسبة للقوى العاملة الفعلية باستثناء الزراعة ورعاية الاغنام التي يعني بها البدو وقد ازداد عدد العاملين الذين وفدوا الى هذه الدول الثلاثة خلال الخمس سنوات الماضية ازديادا ملحوظا اذ بلغ عدد العمال الاجانب عام (٧٢) في ليبيا ٨٠٠ر٠٠٠ من اجمالي العدد التقديري للقوى العاملة البالغ قدره ٥٥٧ر٠٠٠ ، في عام ٧٦ دلت الارقام الرسمية ان ٣٣٢ر٥٧٨ من العمال الاجانب قد سمح لهم العمل بصفة مشروعة في البلاد وادعت الحكومة الليبية ان هناك ١٠ر٠٠٠ مصري و ١ر٥٠٠ تونسي يعملون بصفة غير مشروعة ، وتأتي كل هذه الاعداد المستوردة من الايدي العاملة حسب الادعاء من ١١٤ جنسية مختلفة . وقد امت ليبيا بسحب بعض من قواها العمالية المدربة والمؤهلة من بعض الدول اخرى على البحر الابيض : ٣٠٠٠ من بلغاريا و ٢٠٠٠ من يوغسلافيا وعدد ير معروف من قبرص وبالذات بعد تدهور الاقتصاد في القسم اليوناني في قبرص تب الغزو التركي للجزيرة في ١٩٧٤ . وهناك احتمال الان بأن يتم جلب مئات لاف من العمال الاتراك خلال العشر سنوات القادمة غير ان بيانات ٧٦ تقول ن ٨٥٪ من القوى العاملة الوافدة هي من الدول العربية اغلبهم من المصريين ر المؤهلين يعملون في قطاع الانشاءات .

لقد قامت ليبيا التي هي في امس الحاجة الى الايدي العاملة باستخدام ائض من الفلاحين المصريين في مواجهة احتياجاتها من العمال .

ويسود ذات الوضع في المملكة العربية السعودية حيث يتوقع ان يرتفع د القوى العاملة من ١ر٢ مليون في عام ٧٢ الى ٢ر٣ مليون ل في عام ١٩٨٠ . وفي هذا البلد يأتي معظم العاملين من اليمن الشمالي ي يشكل الاحتياطي الريفي لطلبات السعودية . ويقدر عدد العاملين جانب في المملكة بـ ١ر٢ مليون عامل من مجموع السكان المقدر بحوالي ٤ مليون منهم ما يزيد عن مليون عامل من اليمنين الشمالي والجنوبي يشكلون ي العاملة اليدوية فيها . وبلغ في اواسط ١٩٧٦ عدد العاملين الاجانب ا من غير اليمنيين ما يزيد عن ٣١٤ر٠٠٠ منهم الفلسطينيون والمصريون سوريون والاردنيون والبريطانيون والامريكيون (١٠) . ولتحقيق الخطة سية ٧٩/٧٤ فان المملكة قد خططت لاستيراد ما يقارب من ٧٠٠ر٠٠٠ ل اجنبي ، بالرغم ، كما هو الحال في كل من ايران وليبيا ، من انه من المؤكد ان اعدادا مثل هذه يمكن استيرادها فعلا . وبما ان نصف صصات الميزانية الخمسية ستنفق على انشاءات ، فهناك ما يدعو للظن عظم هذه الاعداد من العمال المطلوبين سيكونون من غير المهرة . ويبدو ان ن الشمالي قد استنزف من عماله تماما ، وكانت قد اعلنت جريدة في المملكة

في اغسطس ١٩٧٦ م بأن هناك مليون عامل من العمال المهرة وشبه المهرة سيجلبون الى المملكة خلال الخمس سنوات التالية من ماليزيا ، والوضع كما هو في المملكة العربية السعودية يبدو غامضا بعض الشيء عما هو في ليبيا نظرا لعدم توافر الارقام الصحيحة الا انه يبدو ان حجم القوى العاملة المستوردة يبلغ ثلاثة اضعاف الارقام المعلنة وهناك القليل مما يدل الى ان العدد سينخفض تدريجيا وبدأت الصحف السعودية تضيق ذرعا من انشطة العمال الاجانب الى حد ان اقترحت احداها على الحكومة ترحيل جميع العاملين غير المهرة الذين يرفضون العمل في قطاعات الانشاءات والزراعة . وقد صدر تصريح في ديسمبر ١٩٧٦ يحرم على كل الاجانب الاشتغال في التجارة او كباعة متجولين او عمال في اسواق الخضار . ولكن نظرا لكون الاقتصاد السعودي ، مثله مثل دول اوروبا الغربية المستوردة للعمال فانه بحاجة الى هؤلاء باعداد متزايدة وهائلة مهما لاقى ذلك من اعراض من بعض المواطنين .

جدول رقم ٤ ــ القوى العاملة المستوردة الى ليبيا .

مصر	٢٥٠ر٠٠٠
تونس	٤٢ر٠٠٠
الاردن	١٠ر٠٠٠
فلسطين	١٠ر٠٠٠
سوريا	١٤ر٠٠٠
لبنان	٧ر٠٠٠
السودان	٥ر٠٠٠
المغرب	٢ر٠٠٠
الجزائر	١ر٠٠٠
اليمن الشمالي	٤٠٠
الصومال	٢٠٠
موريتانيا	١٠٠
العراق	٦٠

اما بالنسبة لعمان ، وهي الدولة الثالثة من « دول الصحراء » فان ما يعرف عن الوضع هناك اقل بكثير . وتقول احدى تقديرات عام ١٩٧٥ بأن عدد

العاملين من الاجانب يبلغ ٢٥٠ر٠٠٠ من مجموع السكان البالغ ٩٠٠ر٠٠٠ نسمة (١١) . وبالرغم من صعوبة تصديق مثل هذا التقدير الا ان مما لا شك فيه ان العديد من عشرات الالاف من الاجانب يعملون هناك . والحكومة لديها الكثير من الشكوك والتهيب من العمال العرب الاخرين : جلب المصريون للعمل في مجال التدريس والحكومة لكن المصدر الرئيسي للعمال غير المدربين لا يزال من باكستان والهند اللتين تربطهما بعمان علاقات اقتصادية طويلة . اما منطقة بلوشان في الباكستان فكانت ولا زالت تمد جيش سلطان عمان بالجنود ولا يزال معظم العمال غير المهرة في عمان من الفلاحين البلوش .

ويدل على هذا مجموع القوى العاملة مع احدى الشركات البريطانية العاملة في الانشاءات والتي تقوم ببناء طريق في داخل عمان في مدة ٢٨ شهرا ويدل تحليل الشركات نفسها للقوى العاملة لديها ، الموضح في الجدول رقم ٥، على استمرارية الميزة الثلاثية القديمة ، وتوضح استخدام العمال الوافدين غير المدربين الى جانب العمال العمانيين .

جدول رقم (٥)

بريطانيون	٧٥
موظفون هنود كبار	٤٥
عمال هنود	٣٠٠
عمال عمانيون	٣٠٠

المصدر : شركة جورج ويمبي :

وعلى عكس دولتي الصحراء الاخريين فان عمان لا يملك كميات ضخمة من النفط وسيتوقف الانتاج عام ١٩٩٠ ولهذا السبب تسعى الحكومة سعيا حثيثا من اجل تنفيذ سريع لخططها الانمائية في البلد وبسبب الرغبة في مجابهة المديد الناجم عن الحركة الثورية في اقليم ظفار الجنوبي . ونجد ان معظم العاملين في غير القطاع الزراعي هم من العمال الوافدين غير المهرة او الموظفين ذات المستوى المتوسط من الهند وباكستان او الموظفين الكبار من ذوي الرأسمالية متقدمة .

وقد اثرت الهجرة تأثيرا عميقا « دول المدينة » في الخليج حيث يشكل المهاجرون في ثلاث منها وهي الكويت وقطر والامارات اغلبية السكان واكثر من

ثلاثة ارباع القوى العاملة فيها .بوشر بتصدير النفط من الكويت عام ١٩٤٦وعند عمل اول احصاء سكاني فيها عام ١٩٥٨ شكل الكويتيون نسبة ٥٥٪ من اجمالي السكان وفي اواسط السبعينات كان اكثر من نصف السكان البالغ عددهم ٩٩١٫٠٠٠ من الاجانب . واذا اعتبرنا انه في عام ١٩٥٨ كان ٩٢٫٠٠٠ من اجمالي السكان ٢٠٧٫٠٠٠ كويتيين فمن غير الممكن انه من عام ١٩٥٨ حتى أواسط السبعينات تضاعف عدد المواطنين الكويتيين كنتيجة لعوامل طبيعية . والزيادة الحاصلة في عدد الكويتيين لا بد وانها نتيجة للهجرة وحتى النسب المئوية للقوى العاملة المهاجرة نجدها مرتفعة ، وتدلنا الارقام المأخوذة من احصاء ١٩٥٨ على ان القليل من الكويتيين كان يعمل في بعض مجالات التوظيف : فنجد ان ٥٪ منهم يعملون في الفنادق و ١٪ فقط في الاعمال الميكانيكية بينما ١٠٪ منهم في خدمات السفر والسياحة ويوضح لنا احصاء اجرى عام ١٩٧٢ في منطقة الشعيبة الصناعية ويلقى مزيدا من الضوء على الموضوع حيث نجد ان من اجمالي العاملين فيها البالغ عددهم ٣٦٧٨ يشكل الكويتيون ٤٢٠ . ويشكل العرب غالبية المهاجرين في الكويت من بينهم ٢٠٠٫٠٠٠ فلسطيني يشكلون طبقة متوسطة لا يستهان بها ونجد ايضا الى جانبهم المصريين والسوريين واللبنانيين والعراقيين في الاعمال غير اليدوية وعمالا من العراق وعمان واليمن في الاعمال التي لا تتطلب اية مهارة فنية ، والايرانيون نجد ان لهم ايضا اهميتهم في كل من المجال الذي لا يتطلب اية مهارات والمجال الفني .

بدأ انتاج النفط في دولة قطر عام ١٩٤٩ عندما كان عدد السكان ٢٠٫٠٠٠ وحتى نهاية عام ١٩٧٢ كان عددهم قد ارتفع الى ١١٠٫٠٠٠ نسمة ، صنف منهم ٤٦٫٠٠٠ كمواطنين قطريين و ٦٥٫٠٠٠ كمواطنين غير قطريين . وفي القوى العاملة المهاجرة فيها صنف ٤٢٫٠٠٠ منهم كأسيويين ونعتقد انهم هنود او باكستانيون بينما الـ ٢٣٫٠٠٠ الباقون منهم من العرب ، اضافة الى ذلك نجد انه وان كان عدد الوافدين يفوق عدد القطريين في اجمالي السكان فاننا نجد ان نسبة القوى العاملة الاجنبية قد كانت اعلى بكثير ، اذ ان من مجموع ٤٨٫٤٦٠ شخصا مسجلين على انهم القوى المنتجة في قطر ، تدلنا البيانات على ان ٤٠٫٠٠٠ منهم من غير القطريين وبذلك تكون القوى العاملة من القطريين أنفسهم في حدود ٨٫١٦٠ وهكذا نجد ان القوى العاملة الاجنبية تمثل خمسة اضعاف القطريين داخل اجمالي القوى العاملة وهي نسبة اعلى من تلك التي في الكويت حيث نسبة الاجانب تعادل ثلاثة اضعاف اليد العاملة الكويتية .

اما معدل الهجرة الى دولة الامارات العربية فكان اكثرها ارتفاعا

وبالذات الى اربع من السبع امارات المكونة للاتحاد المنتجة للنفط وهي ابو ظبي ، دبي ، راس الخيمة والشارقة . وتعتبر زيادة السكان في العشر سنوات الماضية دليلا واضحا على كثافة هذه الهجرة ، حيث نجد ان لاحصاءات الرسمية لسكان دولة الامارات تشير الى ان عدد السكان بلغ ٠٠٠ر١٨٠ نسمة عام ١٩٤٨ وارتفع الى ٠٠٠ر٣٥٠ عام ١٩٧٤ واخيرا الى ٩٣١ر٦٥٥ عام ١٩٧٦ • وكان عدد الاجانب في الدولة عام ١٩٦٨ حوالي ٢٥ر٧٤ ارتفع عام ١٩٧٢ . ليكون ٧٥٠ر١٣٢ مقابل ٠٠٠ر١٢٠ من المواطنين حسب جنسياتهم . وبالرغم من ان احصاء عام ١٩٧٦ لم يصنف عدد المواطنين حسب جنسياتهم الا ان المرء يستطيع ان يقدر عدد سكان دولة الامارات بـ ٠٠ر١٥٠ ومن المحتمل ان يكون هنالك حوالي نصف مليون عامل اجنبي يعادل عددهم ثلاثة اضعاف الوطنيين وبأكثر من هذا المعدل بالنسبة للقوى العاملة الفعلية في الدولة • واذا كانت الارقام الرسمية مبالغا فيها فمن غير المدهش ان نجد ان ٩٠٪ من العاملين هم من الاجانب • وتنطبق تصنيفات المهاجرين وفقا لجنسياتهم كما هو الحال في دول الخليج الاخرى على دولة الامارات نفسها . وضح لنا تقرير حديث وضع في هذا الصدد بأن : الايرانيين والباكستانيين يعملون بالاعمال الشاقة بينما يزاول عدد كبير من الهنود وعدد اقل من الباكستانيين بالاعمال الكتابية في الوقت الذي نجد فيه ان نسبة عالية من الاوروبيين يشغلون وظائف ادارية . (١٢)

والدولة الوحيدة التي تستثنى من « دول المدينة » هي البحرين حيث ان انتاج النفط قد بدأ فيها مبكرا في عام ١٩٣٣ واستمر انتاجه تدريجيا الارتفاع ، والبحرين كما هو الحال في عمان ليست من الدول الرئيسة في انتاج النفط حيث سيتوقف الانتاج في بداية التسعينات . وعلى كل فان البحرين تحولت من انتاج النفط فقط حيث ان معظم البترول المكرر في مصفاتها يضخ اليها من الابار في المملكة العربية السعودية وتسعى الى ان تتحول الى دولة مصرفية ومركز خدمات للدول الخليجية ودفعتها الى ذلك القيود الاجتماعية على جودة في المملكة العربية السعودية وتقلص اهمية بيروت على اثر الحرب الاهلية .

بلغ سكان البحرين وفقا لاحصاء ١٩٧٠ ، ٠٠٠ر٢٥٠ نسمة منهم ٠٠٠ر٣٠ من الاجانب ، (١٣) يشكل الباكستانيون والهنود منهم ٠٠٠ر١٥ والعمانيون ٠٠٠ر١٠ والايرانيون ٠٠٠ر٥ مشكلين بذلك ٢٠٪ من اجمالي السكان و٣٧٪ من اجمالي القوى العاملة فيها أي ٤٠٣ر٢٢ من اجمالي القوى العاملة عام ١٩٧٠ البالغ تعدادها ٣٥٣ر٦٠ . واستطاعت البحرين ، نظرا لتطور جهازها التعليمي اكثر منه لدى جيرانها ، ان تنشىء كوادر وطنية اكثر للوظائف ذات

المستوى المتوسط وتدل تقديرات ١٩٨٠ بأنه سيكون هناك فائض في العمالة المدربة في البحرين مما سيؤدي الى انخفاض اعداد العاملين الاجانب فيها . وتتوقع بعض المصادر ان يتم « بحرنة » كامل القوى العاملة في نهاية الثمانينات بالرغم من انه في فترة الازدهار الاقتصادي التي عمت البحرين بعد ١٩٧٣ عندما كانت مركز الخدمات في الخليج ازداد عدد العمال المهاجرين غير المدربين القادمين من الهند وباكستان ازديادا ملحوظا مسببا ازمات اسكانية حادة . واذا ما رفض ابناء البحرين المتعلمون القيام بالاعمال التي ينجزها العمال المهاجرون فان عملية « بحرنة » القوى العاملة هذه سوف لن يكتب لها النجاح .

ـ النتائج الداخلية للهجرة The Internal Consequences of Migration

يعتبر تدفق الهجرة العمالية الى هذه الدول اكبر من اي تدفق اخر في الوقت المعاصر حيث نزح الى دول النفط ما يقارب من ٣ ـ ٣ر٥ مليون من العمال والكوادر الاخرى . وان كانت هذه الارقام اقل بكثير من ارقام اولئك الذين هاجروا الى اوروبا الغربية خلال فترة ما بعد الحرب (١٠ ـ ١٥ مليون) فانها تمثل تدفقا اكثر نسبيا مما تستوعبه دول النفط . وتعتبر سويسرا اكثر الدول الاوروبية التي يتواجد فيها المهاجرون : ففي عام ١٩٧٠ كانت نسبة هؤلاء ١ : ٦ من اجمالي السكان وهذه نسبة صغيرة اذا ما قورنت بالنسبة الموجودة في المملكة العربية السعودية حيث يصل عدد المهاجرين الى ثلث السكان تقريبا أو في « دول المدينة » الثلاث حيث يشكل المهاجرون غالبية السكان . ويجب الا يغيب عن الاذهان ان العمال الاجانب في اوروبا الغربية يحتلون بشكل كبير اعمال المجموعة اليدوية التي لا تحتاج اية مهارات . بينما يحتل الوطنيون من ابناء هذه الدول اعمال الادارة العليا والمتوسطة اضافة الى الاعمال الفنية . فظاهرة من ظواهر الدول النفطية التناقضية دليل قياسي على تدني تطورها نجد في جميعها بما فيها دول المجموعة الاولى ذات الفائض العمالي والتي تستورد القليل من العمال ، اعدادا كبيرة من الاجانب يشغلون مناصب ادارية رفيعة ومتوسطة . ولا نتوقع لاي سبب من الاسباب ان تنحسر اي من انواع القوى العاملة من تدفقها الحالي حيث يتوقع ان يرتفع عدد الامريكيين في ايران من ٢٤ر٠٠٠ عام ١٩٧٦ الى ٦٠ر٠٠٠ في اوائل الثمانينات (وبصفة رئيسية نتيجة للحاجة للخبراء والفنيين العسكريين) وتجاوز عدد البريطانيين في دول النفط الـ ٢٠ر٠٠٠ في عام ١٩٧٦ والذي لا يزال يزداد باستمرار . ونجد اتجاهات مشابهة في الطلب على اليد العاملة غير الماهرة حيث تحتاج ايران الى ٦٠٠ر٠٠٠ عامل جديد لتنفيذ خطتها . وتحتاج المملكة العربية السعودية من ٧٠٠ر٠٠٠ ـ ٨٠٠ر٠٠٠ عامل ، وليبيا الى ٦٠٠ر٠٠٠

عامل ، كما صرح وزير العمل والعمال في دولة الامارات العربية المتحدة بأن مخططاتهم في نهاية عام ١٩٧٥ ستقوم بتشغيل ٥٠٠٫٠٠٠ عامل من الـــدول الشقيقة والصديقة للعمل في مشاريع التنمية في بلاده .

وتتشابه الاوضاع الاجتماعية للعمال المهاجرين غير المهرة في بعـــض الوجوه الاخرى باوضاع اولئك المتواجدين في اوروبا الغربية . فهم يشكلون القطاع الادنى للطبقة العاملة ، ويعملون في الاعمال التي لا تتطلب اية مهارات، ويتقاضون ادنى الاجور اضافة الى انهم يعملون بصفة مؤقته . ونستطيـــع القول بأن الاقلية التي تحتل المراكز الادارية والاعمال الفنية العاليـــة والتي تشكل طبقة متميزة تعيش في اوضاع جيدة وتتقاضى مكافات عالية هي بمثابة عامل مساعد دولي للطبقة الحاكمة المحلية تعكس صورة تدويل الاستغـــلال لموارد النفط . ويواجه العمال المهاجرون من جهة اخرى مثلهم في ذلك مثـــل ظرائهم في اوروبا كافة مشاكل الهجرة مع فارق ان الاوضاع الاجتماعيـــة في دول النفط اكثر قسوة منها في المصانع والمدن البالية في اوروبا الغربية . وبعض المشاكل التي يواجهونها : ـــ

أ ـــ **الدخول غير المشروع** : تحت وطأة الحاجة يقوم عشرات الالاف من العمال بالنزوح الى دول النفط وفي بعض الحالات يقومون بدفع مبالغ للوكلاء الذين يأخذهم الى تلك الدول ويعاد ترحيلهم فورا . واولئك الذي يحصلون علـــى تأشيرات دخول ويجدون عملا ما فانهم يكونون فريسة للابتزاز الدائم . وقـــد حدث في الكويت حالات اعلن عنها رسميا ، عن عمال مهاجرين يدفعون نسبة من مرتبهم لاولئك المبتزين وبنفس القدر توجد مشاكل مشابهة وخطيرة في دولة الامارات فيحتمل ان يكون نصف العمال الاجانب في دبي قد دخلوا بصفة غير مشروعة . وقد القى القبض عام ١٩٧٦ على مجموعة تزيد عن ٦٠٠ باكستاني خلال عملية انزالهم في شواطيء الدولة . غير ان مئة منهم كانوا قد ماتـــوا خلال الرحلة اما بالضربة الشمسية او غرقا خلال انزالهم من السفينة . (١٤)

ب ـــ **الاسكان** : تعاني دول النفط من أزمات اسكانية كثيرة وبينما تقوم الدول الصغيرة بتوفير السكن لمواطنيها فان هذا لا ينطبق على المهاجرين .

جـ ـــ **التفرقة في الاجور** : بينما نجد القوانين في بعض الدول تقرر الحد الادنى للاجور التي تعطي لرعاياها فاننا لا نجد مثل هذه القوانين تقرر الحد الادنى لاجور المهاجرين . واضافة الى العرف الدولي القاضي بأن تدفع اجورا لاولئك الذين يعملون اعمالا متباينة الى حد ما ، فان هناك ميلا لدفـــــع اقل للعمال المهاجرين من تلك التي يتقاضاها الوطنيون عن اداء ذات العمل (قطاع الخدمات مثلا) .

والتفرقة مضاعفة ايضا فاضافة الى ذلك يقوم العمال الاجانب بدفع الضرائب بينما يعفى الوطنيون منها .

د ـ **الحرمان من الحقوق** : حيث تنعدم الحرية السياسية في دول النفط المستوردة لليد العاملة فان الحرمان الرسمي من الحقوق السياسية لا يمكن اعتباره في الواقع اضطهادا . والدولة الوحيدة التي كانت تمارس بعض اشكال الديمقراطية البرلمانية هي الكويت . وحتى هذه فان التصويت فيها كان محصورا في ٥٠٫٠٠٠ من المواطنين الذكور اي ما يعادل ٦٪ من السكان . وادى حل مجلس الامة في اغسطس ١٩٧٦ الى انهاء الاستثناء الوحيد الذي كان قائما في الدول النفطية . والكويت هي الدولة الوحيدة التي يمكن فيها انشاء نقابات عمالية ولا يستطيع العامل الاجنبي ان ينضم الى هذه النقابات الا بعد مضي خمس سنوات في نفس العمل الا انهم لا يستطيعون ان يتولوا مناصب قيادية فيها .

وتظهر الفوارق المادية في مسالة الحصول على الحقوق الاجتماعية . فيمكن ترحيل الوافدين بسهولة دون امكانية تحدى القرارات التي تصدرها الحكومة في هذا الشأن وفي الكويت يحق للمواطن العلاج الطبي المجاني والاعفاء الضريبي والتعليم المجاني والحصول على قروض دون فائدة لبناء المساكن وافتتاح الاعمال التجارية . بل ويستطيع المواطنون الفقراء الحصول على مساكن تقريبا بالمجان . بينما لا يستطيع غير الكويتيين الحصول على اي من هذه المزايا باستثناء التعليم المجاني الذي يتلقاه الوافدون . غير ان نسبة ابناء غير الكويتيين الى الكويتيين محدودة بـ ١٠٪ في المدارس الحكومية وعلى من يزيد على هذه النسبة الاتجاه الى المدارس الخاصة التي يدفع فيها اولياء الامر مقابل الدراسة فيها كما هو الحال بالنسبة للرعاية الطبية .

وتعتبر الكويت بالمقارنة دولة متقدمة في المجال الاحصائي والوثائق ودولة ذات خبرة جيدة في معاملة الاجانب الوافدين . ولا نعرف اي شيء عن الاوضاع التي يعيشها ويعمل فيها المصريون في ليبيا واليمنيون في المملكة العربية السعودية . ويستطيع الانسان ان يخمن ما يتحمله ويعانيه هؤلاء فقط ان ادراك ظروف العمل المروعة والعيش في اماكن لا تصلح للسكن ودون حماية ورعاية سواء من قبل دولهم او الدول المضيفة التي يعملون فيها .

وهكذا فان القوى العاملة في هذه الدول تنقسم بطريقتين : الاولى ـ باختلاف الرواتب والاعمال التي يؤديها العمال والثانية ـ التمييز بين المواطن وغير المواطن وهاتان الطريقتان تحددان منال الثروة بطريق مباشر او غير مباشر . في محاولة هذه الدول تحويل عوائدها النفطية الى منافع وانشطة اقتصادية قامت حكوماتها باستجلاب جيش من العمال لانجاز المهام التي لا

تقوى عليها اليد العاملة المحلية او التي ترفض القيام بها . ويقوم الفلاحون البسطاء في دول المجموعة الاولى « ذات مستوى النمو المعين » باداء هذا الدور وهنا تمثل فرص التوظيف التي يخلقها النفط وحتى وان لم تكن جميعها في القطاعات المنتجة تغيرا في التركيب الاجتماعي لمجتمعات هذه الدول . وعلى العكس من ذلك ففي « دول الصحراء » و « دولة المدينة » يعمل المهاجرون فيها بصفة مؤقتة مما يؤدي الى ان تكون الانشطة الانتاجية الناتجة ، بأي حال من الاحوال ، اقل بكثير . من هنا نجد ان حكام هذه الدول لا يستطيعون ادراك النتائج التي يمكن ان تنجم بطريقة او بأخرى من خلق طبقة عمالية كبيرة. وان استطاعت الجماهير العمالية تكوين اضافة دائمة لمجموع السكان في هذه الدول ، وان وظفت في مجال الصناعات الانتاجية عندئذ يشكل ذلك تهديدا لسلطة الاسرة الحاكمة .

ويمكن رؤية خصائص القوة العاملة هذه من وجهة نظر تنظيم الطبقة العمالية في هذه الدول وقد استطاع عمال النفط بهذه المناسبة تنظيم اضرابات كانت لها اهميتها الكبرى في دولها وكان لهم تأثيرهم بضربهم النشاط الاقتصادي الوحيد الذي تعتمد عليه عائدات تلك الدول . ومن امثلة ذلك اضراب عمال النفط الليبيين عقب حرب يونيو ١٩٦٧ ، واضراب عمال النفط الايرانيين عام ١٩٤٦ . غير ان هاتين الحالتين كانتا موجهتين ضد حكومتين ضعيفتين نسبيا . اما اليوم فان القوى العاملة في الصناعات النفطية تخضع لرقابة الحكومة المحكمة . واية تهديدات سياسية سوف تسحق فالحكومات دائما ما تكون في وضع يمكنها من اعطاء تنازلات اقتصادية وبذلك تستطيع احتواء اية معارضات او تحديات بأسلوب مرن .

وقد ارتنا التجربة الحديثة في اوروبا الغربية ان تنظيم العمال المهاجرين الذين ينتمون الى جنسيات مختلفة مسألة صعبة للغاية ، وذلك كونهم قد اثروا بالاوضاع السياسية في بلادهم الاصلية . وبالتالي فان تفاعلهم سيكون لوهلة الاولى مع الاوضاع في بلداتهم . فنزوحهم الى الدول النفطية بصفة وقتة هو من اجل حاجتهم الى المال لارساله الى ذوي امرهم لذا فهم يتجنبون اي سبب من شأنه ان يوقف الامداد المالي الملح الى دولهم . وليس لديهم مدخرات او تعويض في حالة الاضراب كي يعتمدوا عليه . فهم على علم بأن حكومات دول النفط تستطيع ترحيلهم بسهولة واحلال ايدي عاملة محلهم بسهولة طالما ان اليد العاملة الفائضة متوفرة . وفوق هذا كله نجد ان القوى العاملة في دولة صغيرة من دول النفط ستجلب من دول مختلفة وبالتالي سيتحدثون لغات عددة . وحتى بين عمال القطر الواحد فان الروابط الاقليمية والقروية سوف تلغي على حس الوحدة الوطنية . لذا فهم يعيشون في وضع من التمزق

والحساسية ، ولا يستطيعون (الا في بعض الظروف الاستثنائية) ان يتلقوا اية مساعدات من حكوماتهم التي يهمها ان لا تكون في موقف معادي لدول النفط او من المواطنين الذي يتخوفون من ابداء اي تعاطف مع القوى العاملة المهاجرة .

وفي هذا السياق فان تاريخ الجبهة الشعبية لتحرير عمان سيوضح لنا الكثير . تكونت هذه الجبهة في بداية الستينات كجبهة لتحرير ظفار : وقد استطاعت أن تنجز نجاحا ملموسا في تنظيم نقابة عمالية للمهاجرين الظفاريين في الخليج وبدات بشن حرب العصابات في عمان ١٩٦٥ وفي عام ١٩٦٨ اتخذت اسما جديدا هو : الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل قاصدة بذلك عمان والامارات العربية المتحدة ، قطر والبحرين ولكن بالرغم من الجهود الشاقة والناحلة العمالية البائسة لم تستطع ان تقيم حركة ذات شأن في هذا الدول النفطية ما عدا في البحرين ويرجع السبب في هذا الى ان معظم القوى العاملة هناك من المواطنين بينما الوضع يختلف في دول « الخليج العربي المحتل » الاخرى حيث تكون الغالبية العظمى من المهاجرين من اليد العاملة . فقد تداخلت عدة عوامل منها السيطرة المحكمة للحكومات وشخصية الطبقةالعاملة نفسها لمنع حدة وانتشار الحركة الثورية .

٧ ــ **الدول المصدرة للقوى العاملة** : لقد راينا فيما سبق ان الازدهار النفطي في دول المجموعة الاولى ، حيث تعاني هذه الدول من البطالة وعدم تكافؤ التوظيف لم يتمكن حتى الان من حل مشكلات التوظيف والعمالة . وهنا سنركز على وضع الدول المصدرة لليد العاملة الى الدول النفطية محللين نتائج هذه العملية ــ وسوف لن نشغل انفسنا بتلك الدول الصناعية المتقدمة التي ترسل خبراءها الاداريين وموظفيها الفنيين للدول النفطية فهي تقوم بذلك، وهذا شيء واضح ، كي تستعيد اكبر قدر تستطيعه من عوائد النفط الى اقتصادها فتعوض بهذه الوسيلة بعض الفوائد التي استطاعت دول الاوبك اكتسابها . فرعايا هذه الدول والذين يعملون كموظفين اجانب في المستويات القيادية يقومون بدور الوكيل في ابتزاز اموال الدول المنتجة للنفط .

تقدم الدول المصدرة للقوى العاملة لدول النفط والتي تعتبر فقيرة نسبيا صورة مختلفة تماما عن ذلك . والسؤال الذي يفرض نفسه هنا ، كما هو الحال في البلدان التي تصدر اليد العاملة الى اوروبا الغربية ، هو ما هي المنافع والاضرار التي تعود على هذه الدول من هذه العملية ؟ وعلى وجه الدقة الى اي مدى تستطيع هذه الدول بمشاركتها في النظام الاقتصادي لدول النفط التغلب على مشكلات التنمية التي تواجهها والفائض في اليد العاملة ؟

فما من شك بان هذه الدول تقدم شيئا لدول النفط هي بحاجة اليه ، وما من شك ايضا بان الدخل العائد لها نتيجة للازدهار الاقتصادي في الدول النفطية من الممكن ان يوجد لها فرصة للتنمية . فان كانت سياسة هذه الدول هي الاستفادة من مثل هذه الفرصة ، فستكون نتيجة ذلك ايجابية ولكن هناك امثلة عن الاخطار التي تنجم عن الاعتماد على الهجرة كما هي الحالة في ايرلندا وصقلية . بينما توحي لنا الكتابات حول عدد من الدول النامية ، بهذه الاخطار ايضا . (١٥)

وتقوم بعض الدول المصدرة لليد العاملة بتصدير اكثر مما يوجد لديها من الاحتياطي الان للفلاحين البسطاء . وهناك عدم توازن في الدول العربية ما بين الدول التسع المنتجة للنفط (اثنتان من دول المجموعة الاولى وثلاث من «دول الصحراء » واربع من «دول المدينة») والاربع عشرة دولة الاخرى والتي تعاني العديد منها من فائض في اليد العاملة . او كما في حالة فلسطين من كونهم لاجئين . واكثر هذه الدول التي تعاني من اكثر مشكلات العمالة في المغرب ، تونس مصر واليمن الشمالي والسودان . وتقوم الدولتان الاولتان بتصدير معظم عمالهم الى اوروبا بينما تحاول السودان تطوير نتاجهما الزراعي مما يجعل مصر واليمن الشمالي بأن تكونا المصدرتين الرئيسيتين لليد العاملة غير المدربة . وتتجه الدول النفطية بكل ثقلها اكثر اكثر نحو جلب العمال من الشرق لاسيما فقط من الهند وباكستان وبنجلادش اما ماليزيا والفلبين وكوريا الجنوبية التي باشرت بتصدير اعداد كبيرة من العمال الى الشرق الاوسط ، فبينما كان هناك اربعمائة كوري جنوبي يعملون في المنطقة عام ١٩٧٤ نجد ان هنالك الان ٢٠.٠٠٠ وسيرتفع العدد وفقا لخطط السلطات الى ٢٤٠.٠٠٠ في عام ١٩٨٠ وترجع اسباب ذلك الى ان الكوريين الجنوبيين معروفون بقابليتهم للتوجيه و بـ وتقوم رؤوس الاموال يابانية باستخدامهم اما مباشرة او من خلال مشروعات كورية جنوبية في الشرق الاوسط يديرها اليابانيون . (١٦)

ان الدول الثلاث المصدرة للعمال الى دول النفط هي اليمن الشمالي ومصر وباكستان ويفترض من هذه الدول ، مثلها في ذلك مثل الدول التي تصدر العمال الى اوروبا الغربية ، ان تستفيد من هذا التصدير . غير ان الهجرة مثل عمليات الاستثمار الخارجية ليست ذات فائدة او مضرة في حد ذاتها ذلك انها تعتمد على الرقابة التي تمارسها الدول النامية وعلى الاستخدام الذي حددت له . وفي الحقيقة وكما هو الحال في دول البحر الابيض المتوسط الفقيرة ، فان الفوائد العائدة من تصدير اليد العاملة زئبقية

الخصائص . والفوائد الثلاث المفترض ان تنتفع بها هذه الدول هي:

١ــ الحوالات النقدية : وتمثل هذه المبالغ التي يدخرها العمال ويرسلونهاالى بلادهم وتساعد هذه على رفع مستوى المعيشة وتحفيز الطلب في السوق الداخلي .

٢ــ كسب الخبرات : فالعمال الذين يقضون وقتا طويلا خارج بلادهم لا بد وانهم يكتسبون مهارات وخبرات والتي يمكن استخدامها عند عودتهم الى بلادهم .

٣ــ خفض نسبة البطالة : اذ ان تصدير اليد العاملة يؤدي الى خفض نسبة البطالة في البلدان المصدرة فضلا عن ان انخفاض عرض اليد العاملة في الدول المصدرة تدفع الى التغيير التكنولوجي والاستثمار الراسمالي .

وقد اوضحت معظم الكتابات التي تناولت الحالة في اوروبا الغربية بان هذه الفوائد ليست حقيقية في معظم الحالات وحتى وان تحققت فأنها تظهر جانبا واحدا فقط من الصورة .

فبالرغم من أن دخل هذه الدول يرتفع والتحويلات تهل عليها الا انها لاتخلق بالضرورة قاعدة للتنمية الوطنية . فهي لا تستثمر في الانتاج وهذا لا يدعونا للاستغراب اذا ما ادركنا ان معظم اعضاء الاسرة المنتجين غير متواجدين في الداخل اذ انها هي نفسها تقوم بارسال هذه التحويلات من الخارج فضلا عن ذلك فان عدم توفر اساسيات التنمية والتي كانت السبب وراء هذه الهجرة، تعني انه لا بد من الاتجاه الى زيادة الانفاق المحلي الذي يؤدي الى ارتفاع الواردات ، اكثر من الاتجاه الى التوسع في الانتاج المحلي . وحتى اكتساب الخبرات يمكن ان يكون حلما يصعب تحقيقه فنجد أن اكثر من ٨٠٪ من العمال المهاجرين الى اوروبا الغربية ظلوا في مستوياتهم دون تطور . واولئك الذين يحصلون على الخبرات الكافية يترددون في الرجوع الى بلادهم حيث الاجور اقل وحيث لا تتوفر عملية الانتاج الملائمة لخبراتهم . وما تحتاجه الدول النامية بشدة هو موظفين مشرفين مؤهلين وهذا ما لا تجده في المهاجر حيث انه لم يتلق الفرصة لان يصبح مشرفا او رئيسا للعمال . فضلا عن انه وان كان التخلص من العمالة الزائدة له فوائده فان الاختلال في كيان السكان المحليين الناجم عن الهجرة متمثلا في زيادة نسبة الاطفال والعجزة غير منتجين اقتصاديا ، يؤدي هذا الى خلق مشكلات اجتماعية واقتصادية اذاننا نجد ان من يهاجر الى الخارج هم ذوي النشاط الحيوي والانتاجية الفعالة .

تقوم اليمن الشمالي البالغ عدد سكانها ٦ر٥ مليون بتصدير اكبر نسبة من العمال في العالم تقريبا ، واظهر احصاء عام ١٩٧٥ ان ١ر٢٣٤ر٠٠٠ عامل

يعملون خارج اليمن منهم حوالي مليون في السعودية فقط والباقون موزعون في الكويت ودول الخليج وجيبوتي والسودان . وبدا الفلاحون اليمنيون بالهجرة منذ عشرات السنين ونجد ان قليلا منهم استوطنوا في فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية ، لكن معظم المهاجرين اتجهوا الى المملكة العربية السعودية ذات الطلب الكبير الذي استنزف غالبية رجال اليمن القادرين على الانتاج . والفوائد التي تعود على اليمن على المدى القصير واضحة جدا وبالذات اذا ما عرفنا ان اليمن الشمالي قام عام ٧٣ــ١٩٧٤ باستيراد حوالي ١٥ ضعفا مما صدره ويقوم في المقابل كل مهاجر يمني بارسال معدل دولار واحد يوميا اليها . فبلغت تحويلات المهاجرين عام ١٩٧٥ حوالي ٣٣٠ مليون دولار غير انه وحتى الان لم تقم اليمن الشمالي بأية خطوات جدية لتطوير زراعتها او مستخدمة هذه التحويلات الواردة لتجنب الانهيار الاقتصادي . وبدلا من ذلك فقد استخدمت هذه التحويلات في دفع قيمة الواردات التي تشكل الاغذية غالبيتها . وبدلا من رفع مستوى النمو باستخدام التحويلات او ازالة الفائض العمالي تقوم سياسة اليمن الشمالي على تقوية الاعتماد على المملكة العربية السعودية . اما بالنسبة لاكتساب الخبرات فما علينا للرد على هذا الاستفهام الا ان نرى اوضاع العمال اليمنيين في المملكة العربية السعودية الذين يؤدون اعمالا لا تحتاج لاية مهارات نعرف الاجابة ، فلا توجد اية كليات فنية ولا برامج تدريب اثناء العمل On The Job - Training بالنسبة لغير السعوديين . فضلا عن ان المملكة تفضل استجلاب الخبرات من جنوب اسيا واماكن اخرى من البلاد العربية . ولن تقوم المملكة بتدريب اليمنيين طالما وان معظم السعوديين لا يزالون اميين . وهكذا نجد ان اليمن الشمالي تحصل على بعض العوائد من العملات الاجنبية مقابل تصديرها للعمال ، ولكن اذا ما استخدمنا المعيار الذي حدده فيروز احمد ، فان هذا التصدير يحقق احتياجات اليمن الانية ولا يؤدي الى مزيد من التنمية لها .

تقوم مصر وباكستان بتصدير اليد العاملة غير الماهرة من الفلاحين البسطاء وكذلك اليد الماهرة والكوادر المتخصصة . وتعاني مصر من مشكلات حادة ناتجة عن الزيادة السكانية فـ ٥٠٪ من السكان هم ممن تقل اعمارهم عن ١٥ سنة والامية ازدادت بنسبة ٧٪ عن النسبة التي كانت منذ عشر سنوات وعلامات الضغط السكاني تتمثل في استمرار نزوح الفلاحين الى القاهرة حيث تضاعف عدد السكان الى ٨ر٠٠٠ر٠٠٠ خلال خمسة عشر عاما ، فلا تتوفر مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية ولم يتمكن السد العالي من زيادة الاراضي الصالحة للزراعة بنفس السرعة التي تتطلبها الزيادة السكانية . ولا احد يعرف عدد المهاجرين المصريين المقيمين في الخارج الا ان احصائية للبنك العربي الامريكي في عام ١٩٧٥ قدرت اعدادهم بـ ٢٥٠ر٠٠٠ بينما قدرهم معهد التخطيط

بحوالي المليون .. وتشكل تحويلات المهاجرين المصريين مساعدة ملحوظة في ترجيح الاختلال في ميزان المدفوعات فقد بلغت تحويلاتهم من ٤٠٠ — ٨٠٠ مليون دولار في السنة بينما بلغ العجز التجاري في عام ١٩٧٦ من ٢ر٥ — ٣ بليون دولار . (١٧)

وبعض المصريين الذين يتجهون الى ليبيا مثلهم مثل اليمنيين الشماليين من العمال غير المهرة يشتغلون في مشروعات الانشاءات . وكما هي الحالة مع اليمنيين الشماليين ، فهم يسعون وراء الرزق لاسرهم في مصر غير ان تحويلاتهم لها اثر ديناميكي انمائي بسيط على الوضع الاقتصادي المتردي . وتقوم الحكومة المصرية في الوقت الحالي بارسال مجموعات من الفلاحين الى الامارات والعراق للاستقرار فيها ويحتمل استقرار مجموعات كبيرة في السودان وفي ظل غياب سياسة واعية في مصر فان هذه التحويلات ليست الا مسكنا مرحليا . وعن وجهة نظر الحكومة المصرية فان الاكثر خطورة هو رحيل الاطباء والمدرسين والفنيين الى دول النفط العربية بينما تسود الامراض والامية معظم اجزاء الريف المصري وضواحي القاهرة الفقيرة . فهناك اكثر من ١٠٪ من المدرسين و٢٧٪ من الاطباء يقيمون في الخارج . ويقول احد التقارير بأن هذه الهجرة الى الخارج ادت الى نقص في القوى العاملة يتدرج من الاطباء والمهندسين والمدرسين الى العمال المهرة وشبه المهرة . (١٨) ونتيجة لذلك فقد بدأت الحكومة بعمل برنامج يهدف الى انشاء ٧٧ مركز تدريب لتأهيل العمال حتى اواخر ١٩٧٧ . غير انه من المتوقع ان ينزح اولئك المتدربون في هذه المعاهد الى دول الخليج وبذا ستكون الدولة انفقت على غرض لا يمكن الاستفادة منه .

وتسير باكستان ففي نفس الطريق ففي الوقت الذي هاجر فيه كثير من الباكستانيين الى بريطانيا في الخمسينات نجد ان الخليج هو مصدر الجذب الرئيس لهم ومنذ احتدام الازمة عام ١٩٧١ تراوح عدد المهاجرين من باكستان من ٤٥ر٠٠٠ — ٦٠ر٠٠٠ في السنة . (١٩) وان كان بعض هؤلاء من العمال غير المهرة الا ان غالبيتهم الكبرى من المهرة . ففي قائمة لمجموعات مختارة هاجرت ما بين ١٩٧١ — ١٩٧٥ نجد التالي : ١ر٢٦٩ طبيبا و ٤ر٦٠٨ عامل بناء و ٤ر٠١٦ نجار و ١ر٨٥٩ كهربائي وهؤلاء كلهم كوادر مؤهلة تعاني باكستان نقصا فيهم وتناقض عملية تصديرهم اية مبررات منطقية وراء الهجرة طالما وان ذلك يشكل استنزافا لكوادر في الدول المصدرة وتؤدي الى اعاقة التنمية في بلادهم .

الخلاصة : —

ان كل العمليات التي شرحناها في بحثنا هذا هي في المرحلة التي تضاعفت فيها اسعار النفط خمس مرات في السنوات الاربعة الماضية وقد بدأت معظم

الدول الكبرى المنتجة للنفط الان ، فقط ، بتنفيذ خطوط التنمية المرسومة على اساس عوائدها الضخمة وسيستمر الانتاج الضخم للنفط في كل الـــدول (باستثناء البحرين) على الاقل حتى بداية التسعينات وسوف تستمر نتائـج هذه الدراسة قائمة بالرغم من كونها مؤقتة ما لم يتم اتخاذ اجراءات فعالـة من قبل كل من الدول المستوردة والدول المصدرة لليد العاملة . ففي الدول المستوردة جلبت اعداد كبيرة من العمال الاجانب تلبية للطلبات الحقيقيـة والمصطنعة مما ادى الى خلق نوع جديد من الاستغلال :

اـ في داخل الدول المنتجة حيث توجد مجموعة من الاجانب في موضـع استغلال .

ب ـ بين الدول المنتجة للنفط ودول العالم الثالث الفقيرة ولكن هـذه الزيادة في التوظيف بالاجر لم تتماش مع الزيادة في التوظيف الصناعي ولذلك لم يطرأ اي تغير اجتماعي وسياسي (ضمنيا) في هذه الدول . وهذه الظواهر الداخلية للازدهار النفطي لها نفس المتغيرات الدوليـة التي احدثتها منظمة الاوبك . ونأمل ان تكون ذات فائدة في المستقبـل اذا ما اوليت الدراسة والاهتمام الكبيرين .

ملاحظـــات :

١ ـ الدراسات التي استندت اليها في المقارنة مع اوروبا الغربية هي :

Stephen Castles & godula Kosack: Immigrant Workers and Class Structure in Western Europe. Chapter 9, London: 1973.& Suzanne Payne. Exporting Workers, The Turkish Case. London: 1974. & Madeleine Trebous. Migration & Development, The Case of Algeria. Paris: 1970.

٢ـ هناك دراستان رياديتان حول الموضوع هما :

Education & Manpower in the Arabian Gulf. The American Friends of the Middle East. & A.M. Farrag: "Migration between Arab Countries"

وهناك عدة كتابات اجتماعية نامية باللغة العربية حول موضوع الهجرة وتأثيراتها ومعظمها مبينة على دراسات اجريت عن الكويت .

٣ـ انظر ايضا :

David Turnhem. The Employment Problem in Less Developed Countries Paris: OECD, 1974.

٤ ـ الازدهار النفطي ادى الى خلق ٥٠٠ر٠٠٠ مكان عمل في اسكتلندا ولكـن معظمها ذات طبيعة مؤقتة . انظر :

David Taylor: "The Social Impact of Oil" The Red Paper on Scotland. Nottingham.1975.

٥ ــ صناعة التكرير توظف ٣ر٥ اضعاف من اليد العاملة للبرميل الواحد مما يوظفه انتاج النفط .

٦ ــ لنقاش هذا في سياق الكلام عن ليبيا راجع :
Ruth First: "The Economic Environment" LIBYA. Chapter 9, London: 1974.

٧ ــ احصاء عام ١٩٧٤ لعدد الافريقيين الشماليين العاملين في غربي اوروبا : من المغرب ١٧٦ر٠٠٠ ، من الجزائر ٤٤٥ر٠٠٠ ، من تونس ٨٤ر٠٠٠. هذه لا تشمل عوائد العمال المصطحبين وجميعهم في فرنسا .

ــ ٨
K.G. Fenelon. "The U.A.E." ILO Year book of Lebour Statistics 1975. London: 1976. P.8.

٩ ــ مبيعات الولايات المتحدة لمعدات عسكرية لايران
U. S. Senate Foreign Relations Committee. Washington: 1976. P. 33.

وورد في مجلة The Economist ان عدد الباكستانيين والافغانيين المهاجرين والعاملين في مجال الزراعة بالاجر الادنى بلغ ٥٠ر٠٠٠ وهناك عدم تكافؤ توظيفي في ايران في هذا القطاع .

١٠ــ للتفاصيل راجع : Op. Cit pp. 91 - 94.

ــ ١١
Gabriel Dardaut, Simone & Jean Lacouture. Les Emirates Mirages. Paris: 1975. P. 174.

ــ ١٢
The Times. March 31, 1976.

١٣ ــ يناقش الوضع في البحرين في :
Farrag. 94-96 & in Emile Nakhleh. Bahrain. London: 1976.. PP. 75-94.

١٤ــ يناقش الوضع في الامارات في :
John Duke Anthony: Arab States of the Lower Gulf. Washington: 195. Especially PP. 14-12. & The Guardian. September 21, 1976.

لتفاصيل محاولة انزال ٦٠٠ شخص ومصير الاخرين انظر :

١٥—

Feroz Ahmad. "Pakistan: The New Dependence" Rece & Class. Summer 1976, P. 11.

١٦— في Middle East Economic Digest بتاريخ ٧٦/٧/١٦ :
تحتوي على احصائية عن الكوريين الجنوبيين الـذين يعملون في الخليج وعن دور حكومة كوريا الجنوبية .

١٧— The Economist. November 13, 1976.

١٨— Financial Times. June 28 1976.

١٩— Ahmed. Op. Cit. P. 13.

ورد في جريدة The Guardian في عددها الصادر في ٣٠ سبتمبر ١٩٧٦، عن ادعاء العمال الباكستانيين انهم يحصلون في دول الخليج على اجر يبلـغ ستة اضعاف ما يحصلون عليه في الباكستان وان عدد المهاجرين الى الخليج ارتفع عام ١٩٧٦ الى ٨٥٫٠٠٠ شخصا .

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

في عامها الرابع

توزع في اكثر من ٤٠ بلـدا عربيـا واجنبيـا
مرجع لا غنى عنه للدارسين والباحثين والمهتمين بمنطقة الخليـج والجزيرة العربية لما تشتمل عليه من :

دراسات موضوعية تتناول شئون المنطقة المختلفة .

وثائق وتقارير وبيوبيات شاملة ومراجعات هامة .

ببليوجرافيا ترصد اوسع دائرة من الكتب والمقالات والـدوريات المتعلقـة بالمنطقة .

يصدر العدد القادم في مطلع نيسان (ابريل) ١٩٧٨